ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (06)، عدد (02)، 2020، ص: 051-076

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

(أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم جودة المعلومات المالية - دراسة استطلاعية)

(The Impact of Electronic Disclosure on Financial Statements on Enhancing Quality of Financial Information - An Exploratory Study)

جرد نورالدين، Djerd Noureddine [1*]، noureddine.djerd@gmail.com

[1] جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2020/02/20 **تاريخ القبول: 2020/05/23** **تاريخ النشر: 2020/12/31**

ملخص

طرحت هذه الدراسة إشكالية وجود أثر للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تعزيز جودة المعلومات المالية، وتمثلت أهدافها في معرفة أثر الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية على مختلف الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة من حيث الملائمة والموثوقية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى بقية الخصائص الداعمة الأخرى والمتمثلة في قابلية المقارنة وقابلية التحقق والتوقيت المناسب وقابلية الفهم، وقد خلصت إلى وجود أثر للإفصاح الالكتروني عن القوائم المالية خاصة على خاصية الملائمة والموثوقية بالإضافة إلى وجود أثر كبير على التوقيت المناسب وقابلية المقارنة، مع الاعتراف بوجود محددات وعوائق قد تحول دون تحقيق الإفصاح الالكتروني لهذه الخصائص، يمكن مواجهتها من خلال تدخل الهيئات الرقابية والمهنية بوضع ضوابط للإفصاح الالكتروني، ومحاولة إنشاء نوع من الرقابة على التقارير المالية الإلكترونية لضمان تطابق محتوياتها مع محتويات التقارير الورقية، بالإضافة إلى مساهمة الشركات في وضع إجراءات للتحقق من أمن المعلومات المالية المفصح عنها إلكترونياً، والعمل على تأهيل إطارات المحاسبة والمالية والتدقيق في مجال المعلوماتية.

الكلمات المفتاحية

الإفصاح الإلكتروني ؛ التقارير المالية؛ القوائم المالية؛ الخصائص النوعية للمعلومات؛ الملائمة ؛ الموثوقية؛ التوقيت المناسب؛ قابلية المقارنة.

تصنيف JEL: M40؛ M41 ؛ M48؛ M49

Abstract

This study posed the problem of the effect of electronic disclosure of financial statements on enhancing the quality of financial information, and its objectives were to know the effect of electronic disclosure of financial statements on various qualitative characteristics of financial information useful in terms of relevance and reliability in the first place in addition to the other supporting characteristics of portability Comparative, verifiable, timely, and understandable, has concluded that there is an effect of electronic disclosure of financial statements, particularly on the relevance and reliability feature, in addition to a significant impact on appropriate timing B and comparability, while acknowledging the existence of limitations and obstacles that may prevent the achievement of electronic disclosure of these characteristics, can be encountered through the intervention of regulatory and professional bodies by setting up controls for electronic disclosure, and trying to establish a type of control over electronic financial reports to ensure that their contents are consistent with the contents of paper reports, in addition to Companies' contribution to setting procedures to verify the security of financial information disclosed electronically, and working to qualify accounting and financial frameworks and auditing in the field of informatics.

Keywords

Electronic disclosure; financial reports; financial statements; qualitative characteristics of information; relevance; reliability; timeliness; comparability.

JEL Classification Codes : : M40 ؛ M41 ؛M48 ؛M49

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: noureddine.djerd@gmail.com

I. مقدمة:

يعتبر الإفصاح الإلكتروني أحد أهم مظاهر أو أشكال التحديات الجديدة لمهنة المحاسبة، في ظل تبني النظم الإلكترونية الحديثة التي أنتجتها ثورة المعلومات والاتصالات، ومحاولة الاستفادة منها في دعم أنظمة المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات مختلف مستخدميها والتوافق مع التغيرات البيئية الحاصلة في بيئة المحاسبة.

يهتم مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية بمستوى جودة المعلومات المحاسبية التي تنشرها مختلف الشركات، وزاد هذا الاهتمام في ظل ظهور الإفصاح الالكتروني عن القوائم المالية وما أحدثه من إيجابيات، حيث يتيح لمختلف المستخدمين الإطلاع على القوائم المالية لحظة نشرها وبدون تكلفة وهو ما يسمح لهم باتخاذ القرارات المناسبة.

ورغم أن الإفصاح الالكتروني لا يزال اختياريا من قبل المنظمات المهنية والرقابية، إلا أنهيمثل مطلباً ملحاً للشركات وعاملا لجذب كثير من مستخدمي المعلومات، وفي هذا الإطار نطرح إشكالية هذه الدراسة كما يلي :

هل هناك أثر للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم جودة المعلومات المالية؟

ومن خلال هذه الإشكالية تتدرج الأسئلة الفرعية التالية :

- هل هناك أثر للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم ملائمة المعلومات لاتخاذ القرار ؟
- هل هناك أثر للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم موثوقية المعلومات لاتخاذ القرار ؟
- هل هناك أثر للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم الخصائص الثانوية المعززة ؟

فرضيات الدراسة :

H01 لا يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم ملائمة المعلومات لاتخاذ القرار؛

H02 لا يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم موثوقية المعلومات لاتخاذ القرار؛

H03 لا يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم الخصائص الثانوية المعززة .

منهجية الدراسة :

استعملنا من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المنهج الاستنباطي، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة، وأسلوب المقارنة لمقارنة بعض العناصر مثل مقارنة صيغ التقارير الرقمية.

II.الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. الإفصاح الالكتروني عن القوائم المالية :

أ. تعريف الإفصاح الالكتروني : يمكن تعريفه على أنه :

- إعلام مستخدمي التقارير المالية بشكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛ (زياد، 2010)

- قيام المنشأة بإنشاء موقع أو أكثر لها على الشبكة الدولية للمعلومات كوسيلة نقل سريع بهدف توزيع ونشر مباشر وفوري لمعلومات مالية وغير مالية لقطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة؛ (صالح، 2014)

- نشر المعلومات التقليدية الورقية بواسطة تقنيات جديدة تستخدم الحواسيب وبرامج النشر الإلكتروني في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها؛

- استخدام الشركة لموقعها على الشبكة الدولية للمعلومات في عرض المعلومات المحاسبية خلال الفترات المناسبة التي قد تكون شهرية أو ربع سنوية أو سنوية فضلا عن عرض كل المستجدات في وقتها المناسب دون الالتزام بهذه المدد والفترات. (محمد، 2018)

- ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو قيام المؤسسة بنشر المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بنشاطها خلال فترة معينة على موقعها الإلكتروني، بغرض تسريع وتسهيل عملية وصول المعلومات إلى مختلف المستخدمين لمساعدتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة .

ب. مفاهيم أساسية حول القوائم المالية :

- تعريف القوائم المالية : يمكن تعريف القوائم المالية على أنها :

- الوسائل التي بموجبها تُنقَل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية؛ (أمين، 2004)

- الأداة التي تُعرَض من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة، في شكل وثائقشاملة، تُقَدم في نهاية كل دورة محاسبية، وتتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول حركة رؤوس الأموال، الملحق؛ (كمال الدين، 2004)

- مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، والأداء والخزينة للشركة في نهاية الدورة وتشمل الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج ؛ (Stéphan, 2011)

- ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن القوائم المالية هي مجموعة من المعلومات المنظمة وفق نماذج معينة تفرضها القواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة، وتعبر عن أداء الشركة للفترة الحالية وللفترة التي قبلها، ويلتزم معدوها بمجموعة من المبادئ والخصائص والتي تجعل معلوماتها مفيدة بالنسبة لمختلف المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.

- الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية : تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية، الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم، كما تحتوي هذه التقارير على تقرير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية وبالتالي فالتقارير المالية أشمل من القوائم المالية، فهي تضم بالإضافة إلى القوائم المالية كل من الجداول المرفقة والمذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، التقارير المؤقتة، تقارير مجلس الإدارة، تقرير مدقق الحسابات، قوائم تنبؤات الإدارة، بالإضافة إلى التقارير الخارجية. (مؤيد و غسان، 2009)

- الغرض من القوائم المالية : حدد المعيار المحاسبي الدولي IAS1 " عرض القوائم المالية " الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، بحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لقاعدة عريضة من مستخدمي القوائم المالية، وتهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وحتى تحقق القوائم المالية هذه الأهداف فيجب أن تتضمن ما يلي : (الأصول-الالتزامات- حقوق الملكية- الدخل "النتائج" – التغيرات الأخرى في حقوق الملكية- التدفقات النقدية) ،بالإضافة إلى البيانات السابقة، فيجب على المؤسسة توفير الإيضاحات التفسيرية "الملاحق" والسياسات المحاسبية التي من شأنها أن تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وتوقيتها ودرجة التأكد من تحققها. (جمعة، 2014)

ت. مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية : شهد الإفصاح الالكتروني تطورات هامة، حيث مر بمراحل ومحطات تمثلت في:

- المرحلة الأولى : بدأت مع بداية تسعينات القرن الماضي، حيث اعتمدت بعض الشركات والبنوك على استخدام الأقراص المضغوطة (CD) في نشر وتوزيع المعلومات المحاسبية على المستخدمين، والتي كانت تحتوي نسخا مطابقة للقوائم والتقارير المالية المطبوعة، وكانت توزع بنفس طرق توزيع التقارير المالية الورقية من خلال البريد العادي بعد معرفة عناوين المستخدمين.

- المرحة الثانية : عرفت هذه المرحلة ظهور الورقة الالكترونية (PDF) والتي استخدمتها الشركات كنسخ مطابقة تماما للنسخ الورقية، ورغم تميزها بالجودة العالية في الطباعة إلا أن لديها بعض السلبيات المتمثلة في عدم القدرة على فهرسة المعلومات المحاسبية التي يتضمنها التقرير، وغياب العلاقة بين الملفات من خلال خاصية الروابط التفاعلية، كما لا يمكن نسخ القوائم المالية أو إعادة تحميل التقارير المالية في صورة جداول إلكترونية، حيث يجب على المستخدم إعادة إدخال المعلومات مرة أخرى، وهو ما يستغرق الكثير من الوقت والجهد.

- المرحلة الثالثة : خلال هذه المرحلة تم استخدام لغة ترميز النصوص التفاعلية (HTML) في عرض المعلومات المحاسبية على مواقع الشركات، وهي إحدى لغات البرمجة المستخدمة في تصميم المواقع الالكترونية، ورغم المزايا العديدة التي حققتها هذه اللغة والتي تجاوزت من خلالها بعض نقائص ملفات (PDF) مثل القدرة على فهرسة المعلومات المحاسبية، وإمكانية استخدام خاصية الروابط التفاعلية، إلا أنها عانت من بعض العيوب والانتقادات مثل انخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير المالية، وعدم توفيرها لبيانات عن محتوى المعلومات أو كيفية إعدادها، كما أنها لا تتيح نقل جزئيات التقرير بصورة منفصلة بما يسمح من معالجتها بطريقة مباشرة ، حيث يجب إعادة إدخالها في صورة جداول إلكترونية كما كان عليه الحال في ملفات (PDF) .

- المرحلة الرابعة : والتي تميزت باستخدام الإمكانيات المتطورة لشبكة الإنترنت القادرة على ابتكار الأساليب الجديدة لعرض المعلومات المحاسبية وتجنب عيوب المراحل الثلاثة السابقة ، حيث ظهرت في هذه المرحلة لغة الترميز الموسعة (XML) لتبادل المعلومات من خلال شبكة الإنترنت، والتي تم استخدامها في تصميم برنامج لإعداد القوائم والتقارير المالية ، ثم ظهرت بعد ذلك لغة تقرير الأعمال الموسعة (XBRL) حيث يستطيع المستخدم من خلال القوائم المالية الإلكترونية المصممة باستخدام لغة (XBRL) أن يقوم بإجراء تحليلات المعلومات المحاسبية دون أن يحتاج لإعادة إدخال المعلومات مرة أخرى كما كان متبعا في المراحل السابقة. (سامي، 2015)

كما تقوم بعض الوحدات الاقتصادية في الآونة الأخيرة بإضافة بعض مقاطع الفيديو Video Clips لكي توضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الاقتصادي والمالي، فهي ترى أن هذا العرض على مواقعها على شبكة المعلومات يوضح للمستخدم الإنجازات التي تحققت وبصورة مرئية، وهو ما قد يساهم في تحقيق مزيد من ثقة المستخدمين في الوحدة الاقتصادية. (عصام و يوسف، 2016)

تتميز صيغ العرض الرقمية المختلفة (XBRL - HTML- PDF) بخصوصياتها في معالجة المعلومات والتي قد تعيق أو تعزز كفاءة المستخدم (صانع القرار) أثناء عملية صنع القرار، حيث لا تسمح صيغة PDF بمعالجة المعلومات مباشرة، في حين صيغة HTML بمعالجة المعلومات الثابتة، أما صيغة XBRL فتسمح بمعالجة المعلومات الديناميكية، ولتوضيح هذه الاختلافات نعرض الجدول الموالي الذي يقارن الخطوات التي قد يتخذها صانع القرار عند استخدام تنسيق رقمي معين في إجراء التحليلات المالية من خلال استخدام جداول البيانات مثل Microsoft Excel: (Erlane, Fawzi, & Stuart, 2010)

الشكل رقم 01 : مقارنة صيغ التقارير الرقمية من حيث عملية معالجة المعلومات لقرار الاستثمار

الخطـوات	PDF	HTML	XBRL
1	تحميل المعلومات المالية من الإنترنت/ موقع الشركة	تحميل المعلومات المالية من الإنترنت/موقع الشركة	تنزيل المعلومات المالية من الإنترنت/وسيط مثل (EDGAR)
2	يتم عرض المعلومات المالية من خلال Acrobat Reader	يتم عرض المعلومات المالية من خلال متصفح مثل .Internet Explorer	يتم عرض المعلومات المالية من خلال جدول بيانات (مثل جدول بيانات MS Excel أو برامج أخرى تدعم XBRL)
3	يتم نسخ المعلومات المالية ولصقها فيMS Excel في شكلها الأصلي	يتم نسخ المعلومات المالية ولصقها في شكلها الأصلي إلىMS Excel على الرغم من وجود احتمال لرفض عرضها	يتم تحميل المعلومات المالية إلى MS Excel في النموذج الأصلي
4	يتم تنظيم المعلومات المالية يدوياً في صفوف وأعمدة جدول بيانات MS Excel قبل إجراء التحليلات	قد تحتاج المعلومات المالية إلى إعادة ترتيبها يدوياً أو تعديلها يدويا في صفوف وأعمدة جدول بيانات MS Excel قبل عملية التحليل	يتم وضع المعلومات المالية تلقائيا ضمن تنسيق يختاره صانع القرار(أي الصفوف والأعمدة في MS Excel ومن ثم يصبح جاهزا للتحليل

SOURCE : (Erlane, Fawzi, & Stuart, 2010)

ومن خلال الجدول يتضح أنه عند تحليل التقارير المالية، فإن لغة الأعمال XBRL تعتبر تقنية تسهل من عملية البحث وتعمل على تحسين قدرة المستخدمين للحصول على المعلومات وهي أكثر ديناميكية مقارنة باستخدام صيغ PDF و HTML.

ث. انتشار وتوسع الإفصاح الالكتروني عن القوائم المالية : شهدت السنوات الأخيرة نموا متسارعاً لاستخدام وسائل وتقنيات الاتصال والمعلوماتية، وفي مقابل ذلك قامت العديد من المنشآت والشركات بإنشاء مواقع خاصة على شبكة الإنترنت تستخدم في عرض التقارير المالية والإفصاح عن المعلومات المالية المتنوعة، ويعتبر التوجه نحو الإفصاح الإلكتروني أمرا لا مفر منه بالنظر إلى الاستخدام المتزايد للحاسوب في العالم أجمع، إذا أنه يسمح للمستثمرين والمحللين والمنظمين وغيرهم من مختلف المستخدمين بالوصول الفوري إلى بيانات الشركات المهتمين بدراستها، علاوة على إمكانية حصولهم على حجم أكبر بكثير من البيانات من أي وقت مضى، لتتناسب مع مختلف احتياجاتهم واختياراتهم وتساعدهم على اتخاذ قرارات رشيدة، وتؤكد مختلف الدراسات بأن معظم الشركات المدرجة في الأسواق العالمية تفصح عن معلوماتها على مواقع على الإنترنت، وأن أغلب المستخدمين والباحثين عن التقارير المالية للشركات يجدون ضالتهم في التقارير الإلكترونية التي تعرضها مختلف الشركات على مواقعها الإلكترونية، لذا تسعى مختلف الشركات اليوم إلى استثمار موارد كبيرة في تطوير مواقعها على شبكة الإنترنت للتوصل إلى طرق مبتكرة لتقديم المعلومات المالية.

ورغم أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يعد أمرا اختياريا إلا أن هناك مساعي من قبل المنظمات المهنية لجعله إلزاميا مستقبلا، وتعد لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية (FTC) الرائدة في توجيه وتنظيم الإفصاح لجعله واضحا وبارزا، إذ قامت اللجنة بوضع معايير وتعليمات خاصة بعملية الإفصاح الإلكتروني، كما تلزم الأسواق المالية الشركات بتزويدها بتقاريرها

المالية خلال شهر من صدور هذه التقارير، وبالتالي فإن مسألة إلزام الشركات بنشر هذه التقارير على مواقعها الإلكترونية هي مسألة زمان ومكان ليس إلا .(عصام و يوسف، 2016)

ج. متطلبات ومقومات الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية : يتطلب نجاح المؤسسة في تقديم الإفصاح الالكتروني توفر مجموعة من المقومات الضرورية تتمثل في ما يلي :

- توفير برامج إلكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل عرض البيانات.
- توفير شبكة من الأجهزة والمعدات الالكترونية.
- إنشاء موقع الكتروني للشركة على شبكة الانترنت.
- توفير إدارة متخصصة للموقع الالكتروني للشركة.
- توافر إطارات بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين والمحللين.
- متانة ومناسبة وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية.
- إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الالكتروني. (عبد الرحمان، 2018)

2. جودة المعلومات المالية :

اجتهدت العديد من المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية الدولية والإقليمية لتحديد الخصائص المحددة لجودة المعلومات المالية، إلى غاية صدور الإطار المفاهيمي المشترك بين مجلس المعايير الدولية للمحاسبة IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB سنة 2010 الذي قدم مفهوما موحدا لجودة المعلومة المالية من خلال تحديده للخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بعدما ساد الاختلاف في تحديدها بين المجلسين لزمن طويل.

تعتبر الخصائص النوعية صفاتا تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية (المستثمرون الحاليون والمحتملون- الموظفون- الموردون والدائنون التجاريون- الزبائن- المقرضون- الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسة- الجمهور) والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية، ويقسم الإطار المفاهيمي المشترك هذه الخصائص كما يلي :

أ. الخصائص الأساسية: وتشتمل على خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق:

-الملائمة : حتى تتصف المعلومات المالية بالملائمة يجب أن تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار معين حتى وإن اختار بعض المستخدمون عدم الاستفادة منها أو كانوا على علم مسبق بها من مصادر أخرى، وتكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تنطوي على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما. (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2014)

ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمؤسسة في الفترات القادمة وبقدرة المؤسسة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، أما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية حول التقييمات السابقة سواء بتأكيدها أو تغييرها. (محمد و جمعة، 2013)

من المعلوم أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيدي، فمثلا المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل، فمثلا معلومات حول قيمة إيرادات الفترة الحالية يمكن استخدامها للتنبؤ بإيرادات الفترات القادمة، كما أنه يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدرة مما يفيد مستخدمي المعلومات، من تصحيح أو تحسين طريقة وآلية التنبؤ التي تم استخدامها في الفترات السابقة، ويهتم مستخدمو

المعلومات المحاسبية بالتنبؤ للكثير من البنود منها على سبيل المثال التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، وقدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح، وتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية وغيرها.

ترتبط ملائمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملائمة بناءا على طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة.

وتعتبر المعلومات مادية (ذات أهمية نسبية) إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار أو نسبة محدد للأهمية النسبية حيث يعود ذلك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل. (جمعة، 2014)

- التمثيل الصادق (الموثوقية): تعبر التقارير المالية عن الظواهر الاقتصادية بالكلمات وبالأرقام، ولكي تكون مفيدة يجب أن لا تمثل المعلومات المالية الظواهر الملائمة فحسب، بل يجب أن تمثل أيضا وبصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها، وحتى يكون التمثيل صادقا بشكل كامل يجب أن يتسم بثلاثة خصائص، إذ يجب أن يكون كاملا وحياديا وخاليا من الخطأ، (طبعا الكمال هو أمر نادر، هذا إن لم يكن قابلا للتحقيق على الإطلاق) ويتلخص هدف مجلس المعايير المحاسبية الدولية في رفع وتعزيز هذه الخصائص إلى أعلى قدر ممكن. (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2014)

-الوصف الحيادي: أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز ، على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات محاسبية عن مصلحة الضرائب لخدمة مصالح أصحاب المؤسسة وتحيزا لهم، وعدم استخدام معالجات محاسبية لتضخيم الأرباح بشكل مقصود خدمة للإدارة. (جمعة، 2014)

-الوصف الكامل (الاكتمال) : أن يشمل الوصف جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم وصفها، بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات اللازمة.

-الوصف الخالي من الأخطاء: يعني أنه لا يوجد أخطاء أو إغفالات في وصف الظاهرة، وأنه قد تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلّغ عنها دون أي أخطاء في العملية، وفي هذا السياق فإن الخلو من الخطأ لا يعني الدقة الكاملة في جميع الجوانب، فعلى سبيل المثال لا يمكن تحديد تقدير سعر غير ملحوظ أو قيمة غير ملحوظة على أنه تقدير دقيق أو غير دقيق، لكن يمكن أن يكون تمثيل ذلك التقدير صادقا إذا تم وصف المبلغ بشكل واضح ودقيق ، وإذا تم توضيح طبيعة وقيود عملية التقدير، وإذا لم يتم ارتكاب أي خطأ في اختيار وتطبيق هذه العملية. (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2014)

ب. الخصائص الداعمة أو المعززة : بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية السابقة هناك العديد من الخصائص التي تساهم بشكل أو بآخر في تحسين جودة المعلومات المالية، ونذكر منها حسب ما ورد في الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية والذي اتفق فيه مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB على الخصائص النوعية المعززة التالية :

- القابلية للمقارنة: يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة ،أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة

،ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المنشات المختلفة . و تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات ،كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى (محمد و جمعة، 2013)

- قابلية التحقق : تعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس، أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس، والخروج بنتائج متشابهة عند قياس الأحداث الاقتصادية، وقد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة، فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة مثل جرد النقدية، أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الاحتساب، ومثال ذلك التحقق من القيمة المدرجة للمخزونات من خلال مراجعة والتحقق من الكمية والتكلفة وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون وكذلك إعادة احتساب قيمة مخزون آخر المدة باستخدام نفس طريقة تحديد التكلفة (كاستخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا). (جمعة، 2014)

- قابلية الفهم : تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطات الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة ،كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.

- التوقيت المناسب : تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فان المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل ،كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات. (محمد و جمعة، 2013)

ت. تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعززة : لكي تكون المعلومة مفيدة يجب توفر خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق معا، فالتمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة أو التمثيل غير الصادق لظاهرة ملائمة لا يساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المناسبة.

يجب زيادة الخصائص النوعية المعززة إلى أقصى حد ممكن، غير أن الخصائص النوعية المعززة سواء كانت مفردة أو مجتمعة لا يمكن أن تجعل من المعلومات مفيدة إذا كانت لا تشتمل على الخصائص الأساسية أي إذا كانت غير ملائمة أو غير ممثلة بصدق.

ث. قيد (التكلفة- المنفعة) على إعداد التقارير المالية المفيدة : أي أن المنافع التي سيتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار (التكلفة-المنفعة) لكل الحالات، كونها عملية اجتهادية لكل موقف على حدى. (جمعة، 2014)

3. دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية:

يعتبر الإفصاح الإلكتروني خطوة جيدة للاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة في بيئة الأعمال ، ونقطة تحول من الصورة التقليدية للتقارير المالية إلى الصورة الحديثة ونشر المعلومات في شكل تقارير مالية إلكترونية.

أ. دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز خاصية الملائمة : لقد ذكرنا سابقا أن تحديد ملائمة المعلومة يتوقف على مدى قدرتها في التأثير على متخذي القرارات، من خلال تحسين قدرتهم على التنبؤ والتقييم ، وقد أكدت دراسات سابقة في هذا المجال على أن الإفصاح الإلكتروني يدعم القدرة التنبؤية لدى المستثمرين والدائنين وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة عند اتخاذ قرارات الاستثمار ومنح الائتمان وغيرها من القرارات، (سامي، 2015) كما أن التقارير المالية الإلكترونية خفضت من تكاليف إنتاج وتوزيع المعلومات ووسعت قاعدة مستخدميها، حيث أصبحت المعلومات سلعة عامة متاحة للجميع، وهذا بخلاف التقارير المالية الورقية التي لا تتاح إلا لمن يطلبها فقط ، وهذا بالتبعية يحقق الوصول المتكافئ لمستخدمي تلك المعلومات تمهيدا لاستغلالها في عملية اتخاذ القرار، ومن جهة أخرى فإن نقل وتوصيل المعلومات من خلال شبكة الإنترنت يساهم بشكل كبير في تأمين الاتصال السريع بين كل الجهات المستخدمة ومعرفة نتائج القرارات المتخذة فور اتخاذها في ضوء المعلومات المحاسبية المنشورة عبر شبكة الإنترنت، وهو ما يحقق التغذية العكسية بصورة فورية.

ب. دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز خاصية الموثوقية : تعبر المعلومات المحاسبية بصدق عن الأحداث المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية إذا تميزت بالحياد والشمولية والدقة، وتتفاوت هذه المزايا بين المعلومات ومن الأفضل تعزيز وجودها قدر الإمكان، ويساهم الإفصاح الالكتروني في دعمها من خلال :

- تخفيض مشاكل الوكالة التي يمكن أن تنشأ بين الإدارة وأصحاب المصالح داخل المنشأة ، وذلك من خلال تعزيز الشفافية وتحقيق الثقة في التعاملات؛ (محمد ع.، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني المفهوم،الدوافع،المنافع،المخاطر - دراسة نظرية، 2016)

-ضمان توصيل المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم والتقارير المالية إلى جميع الجهات المستفيدة عبر الإنترنت بنفس المحتوى بدون تغيير وفي نفس التوقيت يحقق خاصية الحياد والاستقلال في نقل وتبادل المعلومات المنشورة؛ (سامي، 2015)

- إمكانية قيام الشركة بتحديث فوري للمعلومات بشكل مستمر وبتكاليف أقل ما يضمن مطابقتها للوقائع الاقتصادية؛ (عبد الرحمان، 2018)

ت. دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز خاصية التوقيت المناسب : يعمل الإفصاح الإلكتروني على إتاحة المعلومات الفورية بشكل مستمر داخل التقارير المالية الإلكترونية ، وهذا من شأنه أن يتيح المعلومات في التوقيت المناسب لمتخذي القرارات ، كما ترى هيئة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (Securities and Exchange Commission SEC) أن نشر المعلومات من خلال التقارير المالية الإلكترونية ، يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة ، من خلال توفير المعلومات التي يحتاج إليها المتعاملون في الأسواق المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية مما يساعد على تحقيق كفاءة الأسواق المالية.

ث. دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز خاصية قابلية المقارنة : يتميز الإفصاح الالكتروني بمرونة عالية وسلاسة في انتقال المعلومات من خلال الروابط المتشعبة لمواقع الإنترنت والتي تسمح بدمج أقسام متعددة من التقارير المالية المنشورة على الشبكة الدولية للمعلومات مع العديد من المعلومات الأخرى المتعلقة بها في مواقع أخرى، ومن ثم إمكانية إجراء المقارنات بسهولة وبالتالي دعم عملية اتخاذ القرار ،(محمد ع.، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

المفهوم،الدوافع،المنافع،المخاطر - دراسة نظرية، 2016) إلا أن هناك إشكالا يتمثل في عدم وجود قواعد واضحة أو معايير ملزمة تنظم عمليات الإفصاح الإلكتروني، وهو ما ترك المجال واسعا أمام الإدارة في اختيارها وإفصاحها عن المعلومات التي تناسبها وتتوافق مع مصالحها الخاصة، بالإضافة إلى أن التغيير المستمر للمعلومات التي تحتويها المواقع الإلكترونية من وقت لآخر أدى إلى حذف المعلومات المحاسبية السابقة ،(سامي، 2015) الأمر الذي يحول دون تحقيق قابلية المقارنة.

4. الدراسات السابقة

- دراسة عبد الرحمان رشوان، **أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاء سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، جوان 2018: كانت إشكالية هذه الدراسة حول وجود أثر للإفصاح الالكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، أما بالنسبة لهداف الدراسة فتمثل في معرفة أثر الإفصاح الالكتروني على كفاءة سوق المال الفلسطيني وجذب المستثمرين، أما بالنسبة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فكانت أن الإفصاح الإلكتروني رفع من إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية ، وساهم في توفير معلومات ملائمة ومفهومة وفي توقيت مناسب مما ساعد المستثمرين في السوق المال على اتخاذ قرارات رشيدة.

- دراسة سامي محمد غنيمي، **دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية- دراسة ميدانية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 19، العدد3، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، أكتوبر 2015: تمحورت إشكالية الدراسة حول تطور أساليب وطرق العرض والإفصاح المحاسبي، مع عدم قدرة المسئولين عن مهنة المحاسبة على تطوير معايير التقارير المالية بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة في هذا المجال، بالإضافة إلى تأخر المسؤولين عن صياغة معايير التقارير المالية الدولية في وضع الإجراءات الملزمة قانونا لقواعد العرض والإفصاح الإلكتروني التي تضمن تحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية، وتحسين جودة تلك المعلومات، خاصة في قطاع البنوك التجارية، أما بالنسبة للهدف الأساسي لهذه الدراسة فتمثل في إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية العالمية بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية خاصة في ظل تكنولوجيا المعلومات وانتشار ظاهرة العرض والإفصاح الإلكتروني بين العديد من الشركات والمؤسسات المالية والبنوك التجارية على المستويين المحلي والدولي، ولعل أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن الإفصاح الإلكتروني يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة فيما يتعلق بسلامة القوائم المالية ودرجة الثقة في المعلومات المنشورة بها، وقد حقق الإفصاح الالكتروني تقدما كبيرا في مجال ملائمة المعلومات المحاسبية من حيث التوقيت وإمكانية التحقق، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي على عملية التنبؤ، إلا أنه يواجه انتقادات عديدة لعدم قدرته على تحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية بسبب عدم وجود معايير ملزمة أو سياسات واضحة تساعد على بعث الثقة والطمأنينة تجاه نتائج الإفصاح الالكتروني.

- دراسة عصام العربيد، يوسف قرطالي، **أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 34، سوريا، 2016 : طرحت هذه الدراسة إشكالية أثر العلاقة بين تحسن أسلوب عرض ونوعية المعلومات المحاسبية المنشورةالكترونياً ومنفعة المعلومات المحاسبية، وكان الهدف من هذه الدراسة الإجابة على هذه الإشكالية (المتمثلة في التعرف على أثر العلاقة بين تحسن أسلوب عرض ونوعية المعلومات المحاسبية المنشورة الكترونياً في الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية ومنفعة المعلومات المحاسبية)، وفي الأخير توصلت هذه الدراسة

إلى وجود علاقة إيجابية بين أسلوب عرض ونوعية المعلومات على الإنترنت في الشركات المساهمة المدروسة ومنفعة المعلومات المحاسبية.

- زهراء احمد إسماعيل محمد، **أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على مستوى جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي السوداني**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 2، العدد 4، جامعة غرداية، الجزائر، سبتمبر 2018: تمثلت إشكالية الدراسة في معرفة مستوى التأثير المحتمل للإفصاح المحاسبي الالكتروني على محتوى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وهدفت إلى التعرف على مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الالكتروني على مستوى جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والشفافية، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الالكتروني يؤثر إيجابيا على ملائمة وشفافية المعلومات المحاسبية.

خصوصية هذه الدراسة:

تلتقي هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث التأكيد على أهمية الإفصاح الإلكتروني في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال كحتمية وواقع لا مفر منه، وتحقيقه للعديد من المزايا التي عززت من جودة المعلومات المالية ودورها في عملية اتخاذ القرار، لكن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها محاولة إسقاط مزايا الإفصاح الإلكتروني على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة كما وردت في الإطار التصوري المشترك بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB سنة 2010 الذي قدم مفهوما موحدا لجودة المعلومة المالية، بالإضافة إلى اختلاف عينة الدراسة التي تتكون من مزيج من الممارسين (خبراء ومحافظي الحسابات وإطارات المحاسبة والمالية في المؤسسات) والأكاديميين (أساتذة وطلبة الدكتوراه في المحاسبة) الذين أبدوا رأيهم في مدى تأثير الإفصاح الالكتروني على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.

III.الطريقة والإجراءات:

بعدما تناولنا الجانب النظري للموضوع ، سنقوم في بقية هذه الدراسة بإسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني باستخدام أداة الإستبانة لمعرفة مدى تطابق رأي العينة مع وجهة نظر الباحث في هذا النموذج وصلاحيته للدراسة.

شكل رقم (01): أنموذج الدراسة

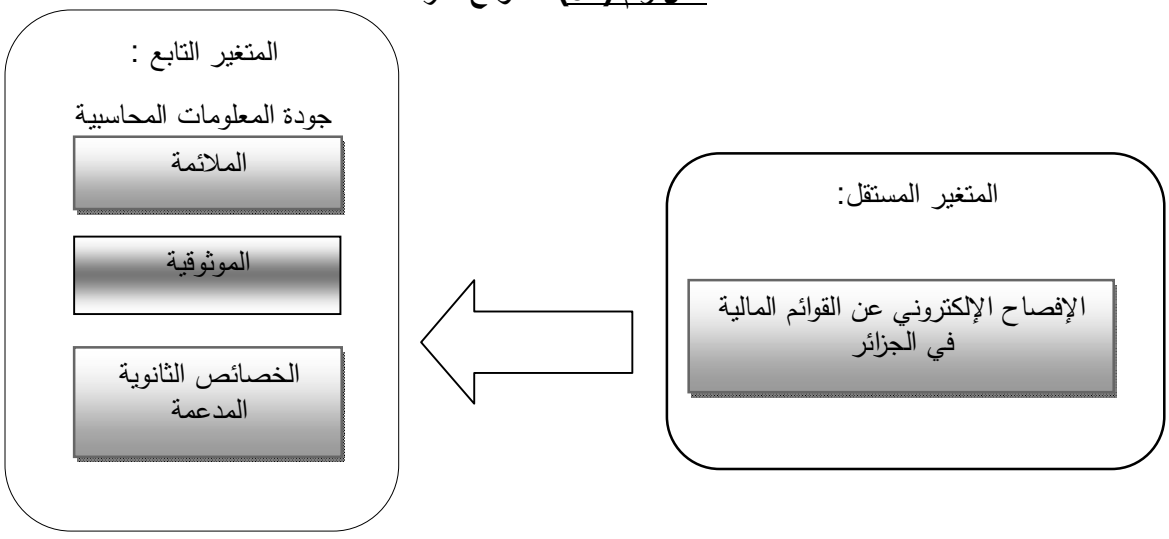

المصدر: من إعداد الباحث

2. مجتمع وعينة الدراسة :

أ. مبررات اختيار مجتمع الدراسة : تم استهداف عينة من مجتمع الدراسة الذي يضم تركيبة متنوعة من الممارسين والأكاديمين لدراسة مدى تطابق وجهة نظر الباحث مع وجهة نظر عينة الدراسة، وتم اختيار مجتمع الدراسة ليتكون من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وإطارات المحاسبة والمالية في بعض المؤسسات باعتبار ممارسة هذه الفئة لمهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات، كما تم الاستعانة برأي مجموعة من أستاذ الجامعة في تخصص المحاسبة لما لهذه الفئة من رصيد معرفي مهم في مجال المحاسبة والمراجعة.

ب. وحدة معاينة الدراسة: تمثلت وحدة المعاينة في ممارسي المهنة المحاسبية من خبراء للمحاسبة ومحافضي الحسابات و المحاسبيين المعتمدين والأساتذة المختصين في مجال المحاسبة وإطارات المحاسبة والمالية في المؤسسات الاقتصادية.

ت. حجم عينة الدراسة : تم توزيع أداة قياس الدراسة (الاستبيان) على وحدة معاينة الدراسة والمتمثلة في (57) فردا اختيروا من خلال طريقة العينة العشوائية ، وتم توزيع استمارة استبيان إلكترونية فكانت نسبة ما تم استرجاعه وما هو صالح منها للتحليل كما يلي:

جدول رقم (02): الاستمارات الموزعة، المسترجعة والصالحة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل
90	70	57

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

تم توزيع (90) استمارة استبيان على أفراد وحدة معاينة الدراسة. من بين الاستمارات الموزعة تم استرجاع (70) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (77.77%) ، وبعد مراجعة الاستمارات والتدقيق فيها وبعد استبعاد غير الصالح منها للتحليل الإحصائي أصبح عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (57) استمارة بنسبة (63.33%) من إجمالي الاستمارات الموزعة.

3. طريقة جمع البيانات وأدوات تحليلها:

أ. طريقة جمع البيانات: لغرض قياس مدى توافق آراء عينة الأفراد المبحوثين مع عبارات محاور الدراسة، تم اعتماد الشكل المغلق في إعداد استمارة الاستبيان وفقا لمقياس ليكرت **(**Likert**)** الخماسي، وذلك بأن يقابل كل عبارة من عبارات المحاور قائمة تحمل الاختيارات الآتية: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، كما تم إعطاء كل اختيار من الاختيارات السابقة درجات للترجيح لكي يتم معالجتها إحصائيا، وذلك على النحو التالي:

موافق بشدة (خمس درجات "5")، موافق (أربع درجات "4")، محايد (ثلاث درجات "3")، غير موافق (درجتان "2")، غير موافق بشدة (درجة واحدة "1").

إن تحديد طول الفئات لمقياس ليكرت الخماسي (الحدود العليا والدنيا) المستخدم في الدراسة تطلب حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس من أجل الحصول على طول الفئة الصحيح أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس، وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كالآتي:

- المتوسط الحسابي من 1 إلى 1.79، يمثل (غير موافق بشدة) نحو كل عبارة، باختلاف (المحور/البعد) المراد قياسه؛

- المتوسط الحسابي من 1.80 إلى 2.59، يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة، باختلاف (المحور/البعد) المراد قياسه؛
- المتوسط الحسابي من 2.60 إلى 3.39، يمثل (محايد) نحو كل عبارة، باختلاف (المحور/البعد) المراد قياسه؛
- المتوسط الحسابي من 3.40 إلى 4.19، يمثل (موافق) نحو كل عبارة، باختلاف (المحور/البعد) المراد قياسه؛
- المتوسط الحسابي من 4.20 إلى 5.00 يمثل (موافق بشدة) نحو كل عبارة، باختلاف (المحور/البعد) المراد قياسه.

بالنسبة لتقدير مستوى توافر كل متغير أو بعد، نحتاج إلى مقياس خاص يقيس درجة توافره، من هذا المنطلق تتبنى العديد من الدراسات المقياس الثلاثي والذي ينطوي على ثلاث مستويات تصنيفية (مرتفع، متوسط ومنخفض).

إن تحديد طول الفئات لمقياس ليكرت الثلاثي تطلب حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الفئة الصحيح أي (3/4=1.33)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كالآتي:

- المتوسط الحسابي من 1 إلى 2.33، يعكس مستوى (منخفضا) للمحور أو البعد المراد قياسه؛
- المتوسط الحسابي من 2.34 إلى 3.67، يعكس مستوى (متوسطا) للمحور أو البعد المراد قياسه؛
- المتوسط الحسابي من 3.68 إلى 5.00، يعكس مستوى (مرتفعا) للمحور أو البعد المراد قياسه؛

ب. أدوات تحليل البيانات :

- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha**)** لقياس ثبات محاور وأبعاد الاستبيان؛

- المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات عينة الأفراد المبحوثين على كل عبارة من عبارات محاور الدراسة، مع العلم أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي؛

- استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation**)** للتعرف على مدى انحراف إجابات عينة الأفراد المبحوثين لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، كما استخدم لترتيب العبارات ذات المتوسط الحسابي المتساوي لصالح أقل تشتت؛

- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA**)**، للتعرف عن ما إذا كانت هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو متغيراتها، باختلاف متغيراتهم الوظيفية المقسمة إلى أكثر من فئتين؛

- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Analysis**)** لقياس تأثير متغير مستقل واحد على المتغير التابع؛

ج. بناء أداة قياس الدراسة : من أجل الحصول على البيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم استمارة استبيان انطلاقا من نموذج الدراسة ومن خلال الرجوع إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية حول موضوع الدراسة، حيث جاءت استمارة الاستبيان في صورتها الأولية ضمن (24) عبارة وفق الصورة التالية:

- المجموعة الأولى (معلومات عامة)، واشتمل على (05) عبارات،
- المجموعة الثانية (الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر)، واشتمل على (7) عبارات،
-المجموعة الثالثة (جودة المعلومات المالية) واشتمل على (12) عبارة.

IV.نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

1. خصائص عينة الأفراد المبحوثين :

من أجل التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الأفراد المبحوثين تم توزيعهم كما يلي :

أ. توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب المهنة: يمكن توضيح هذا التوزيع في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب المهنة

	التكرار	النسبة المئوية
خبير محاسب ومحافظ حسابات	1	1.8
أستاذ جامعي مهتم بالمحاسبة	30	52.6
إطار في المحاسبة والمالية	15	26.3
غير ذلك	11	19.3
المجموع	57	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يشير الجدول رقم 03 إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير المهنة للأفراد المبحوثين، حيث يتضح أن 52.6 % من الأفراد المبحوثين هم من فئة أستاذ جامعي مهتم بالمحاسبة ، وما نسبته 26.3 %هم من محافظي الحسابات.

ب. توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب القطاع المستخدم: يمكن توضيح هذا التوزيع في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب القطاع المستخدم

	التكرار	النسبة المئوية
قطاع عمومي	42	73.7
قطاع خاص	9	15.8
أعمال حرة	3	5.3
أخرى	3	5.3
المجموع	57	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يشير الجدول رقم 04 إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير القطاع المستخدم للأفراد المبحوثين، حيث يتضح أن 73.7 %من الأفراد المبحوثين ينتمون إلى القطاع العمومي، وما نسبته 15.8 % ينتمون إلى القطاع الخاص.

ت. توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب الخبرة المهنية: يمكن توضيح هذا التوزيع في الجدول الموالي:

جدول رقم (05): توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب الخبرة المهنية

	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	23	40.4
بين 10-5 سنوات	21	36.8
بين 11-15 سنة	6	10.5
بين 16-20 سنة	4	7.0
أكثر من 20 سنة	3	5.3
المجموع	57	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يشير الجدول رقم 05 إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير الخبرة المهنية للأفراد المبحوثين، حيث يتضح أن 40.4 (%) من الأفراد المبحوثين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات ، وما نسبته 36.8(%) لديهم خبرة بين 10-5 سنوات، في حين بلغ نسبة من لديهم خبرة عالية أكبر من 20 سنة 5.3 (%).

ث. توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب المؤهل العلمي : يمكن توضيح هذا التوزيع في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب المؤهل العلمي

	التكرار	النسبة المئوية
ماجستير	4	7.0
طالب دكتوراه	27	47.4
دكتوراه	18	31.6
أخرى	8	14.0
المجموع	57	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يشير الجدول رقم 06 إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير المؤهل العلمي للأفراد المبحوثين، حيث يتضح أن 47.4 (%) من الأفراد المبحوثين هم من طلبة الدكتوراه، في حين أن حاملي شهادة الدكتوراه بلغت نسبتهم 31.6(%).

ج. توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب العمر: يمكن توضيح هذا التوزيع في الجدول الموالي:

جدول رقم (07): توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب العمر

	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	14	24.6
ما بين31-35	17	29.8
مابين36-40	18	31.6
أكبر من 40سنة	8	14.0
المجموع	57	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

2. صدق المحتوى لأداة قياس الدراسة :

بغية التعرف على صدق المحتوى لكل عبارة من عبارات أداة قياس الدراسة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه العبارة، سنقوم بحساب معاملات الارتباط سيبرمان بين درجة كل عبارة من العبارات البعد والدرجة الكلية لجميع عبارات هذا البعد، وذلك لكل متغيرات الدراسة.

جدول رقم (08): معاملات الارتباط بين عبارات متغير (الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر)

العبارة	معامل الارتباط
6	0.919*
7	0.93*
8	-0.7*
9	0.908*
10	0.845*
11	0.950*
12	0.948*

*** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$ 0.05)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

بناءً على ما نتائج الجدول رقم 08 نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (α≤0.05) وذات إشارة موجبة ، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين جميع عبارات نموذج (الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر) مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها، حيث تراوحت ما بين (0.845) في حدها الأدنى عند العبارة (10)، و(0.95) في حدها الأعلى عند العبارة (11)، باستثناء العبارة (8) التي كانت ذات علاقة عكسية، أي أن عينة الدراسة ترى القوائم المالية التي تعرضها بعض الشركات الجزائرية عبر مواقعها الإلكترونية لا تستجيب لاحتياجات مختلف المستخدمين.

جدول رقم (09): معاملات الارتباط بين عبارات متغير جودة المعلومات المحاسبية مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها

ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار		موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار		الخصائص الداعمة لعملية اتخاذ القرار	
العبارة	**معامل الارتباط**	**العبارة**	**معامل الارتباط**	**العبارة**	**معامل الارتباط**
13	*0.934	17	*0.960	21	*0.841
14	*0.949	18	*0.929	22	*0.920
15	*0.911	19	*0.938	23	*0.874
16	*0.946	20	*0.890	24	*0.963

*** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

بناء على نتائج الجدول 09 نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (α≤0.05) وذات إشارة موجبة ، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين جميع عبارات جودة المعلومات المحاسبية مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها، حيث تراوحت ما بين (0.841) في حدها الأدنى عند العبارة (21)، و(0.963) في حدها الأعلى عند العبارة (24).

3. ثبات أداة قياس الدراسة : يشير الثبات (Reliability) إلى إمكانية الحصول على نفس النتائج عند تطبيق استمارة الاستبيان في المرة الثانية، بمعنى أنه يعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة ضمن نفس الظروف.

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ من أجل التحقق من مستوى الثبات الذي تتمتع به أداة قياس الدراسة، وجاءت نتائجه كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (10): معاملات الثبات لأداة قياس الدراسة (ألفا كرونباخ)

المحور/ البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر	7	0.979
ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار	4	0.958
موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار	4	0.960
الخصائص الداعمة لعملية اتخاذ القرار	4	0.956
أداة الدراسة ككل	19	0.967

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يتضح من الجدول (10) تمتع أداة قياس الدراسة -المتمثلة في استمارة الاستبيان- ومحاورها بنسبة ثبات عالية جدا حيث بلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.967)، في حين بلغ للمحاور (0.979)،(0.958)، (0.96) و(0.956) وهذا يعزز من قدرة أداة الدراسة على تحقيق الأغراض والأهداف التي وضعت لأجلها، وبشكل عام تبين معاملات ألفا كرونباخ إمكانية ثبات النتائج إلى يمكن أن تسفر عنها أداة قياس الدراسة جراء تطبيقها.

4. عرض البيانات المتعلقة بأبعاد الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات :

سنحاول من خلال هذا الجزء توضيح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات وترتيبها كما يلي:

جدول رقم (11): ملخص محور الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات في الجزائر

أبعاد الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الرتبة**	**درجة الموافقة**
الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر	4.0476	0,530	2	مرتفعة
ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار	4.1096	0,748	1	مرتفعة
موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار	3.8158	0,889	4	مرتفعة
الخصائص الداعمة لعملية اتخاذ القرار	3.8465	0,726	3	مرتفعة
أداة الدراسة ككل	3.9695	0,675		مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يتضح من الجدول (11) أن أفراد عينة الدراسة المبحوثين يوافقون على أبعاد الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات ، حيث بلغ متوسط الموافقة على محاور الاستبيان (3.96) بانحراف معياري قدره (**0,675**)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (**3.68** إلى **5.00**).

جاء بعد (ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (**4,10**) وانحراف معياري بلغ (**0,748**)، في حين جاء بعد (موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (**3.81**) وانحراف معياري قدره (**0,889**).

5. اختبار فرضيات الدراسة :

سيتم خلال هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة الميدانية الرئيسية وفرضياتها الفرعية، وهذا بغية الوصول إلى إجابات نهائية يمكن استخدامها كنتائج لهذه الدراسة، و تتضمن فرضية رئيسية ثلاثة فرضيات فرعية على النحو الموالي:

أ. اختبار الفرضية الرئيسية والمتعلقة بأثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على جودة المعلومات المالية: للإجابة على هذه الفرضية الرئيسية يجب المرور بالفرضيات الفرعية التالية:

- (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**α≤0.05**) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار ".
- (H02):لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**α≤0.05**) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار ".
- (H03):لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**α≤0.05**) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار ".

ب. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تضمنت الفرضية (H01) ما يلي:" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار ".

من أجل اختبار هذه الفرضية (H01)، سنستخدم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار

جدول رقم (12): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	Fالمحسوبة	مستوى الدلالة*Sig
الانحدار	25.518	1	25.518	239.532	0.000
الخطأ	5.589	55	0.107		
الكلي	31.377	56			

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يبين الجدول **(12)** نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث يظهر من خلاله أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة **(239.532)** والقيمة الاحتمالية لاختبار F بلغت **(0.000)** وهي دالة عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0.05$)** ، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	*Sig مستوى الدلالة
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.902	0.813	-1.039	0.335		-3.098	0.003
الإفصاح الإلكتروني			1.272	0.082	0.902	15.477	0.000
المتغير التابع: ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار							

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يبين الجدول **(13)** أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0.05$)** لإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار ، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت **(15.477)** وهي دالة عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0.05$).**

بلغ معامل الارتباط R **(0.902)**، في حين معامل التحديد R^2 **(0.813)**، وعليه، نستنتج أن الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر تفسر ما نسبته **(81.3 %)** من التغيرات التي تحدث في المتغير ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار.

بناءً على النتائج السابقة، **نرفض** الفرضية الصفرية (H01)، و**نقبل** الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0.05$)** لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار".

ت. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تضمنت الفرضية (H02) ما يلي: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار ".

من أجل اختبار هذه الفرضية (H02)، سنستخدم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار.

جدول رقم (14): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة*Sig
الانحدار	39.184	1	39.184	419.934	0.000
الخطأ	5.132	55	0.093		
الكلي	44.316	56			

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**

المصدر: : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يبين الجدول **(14)** نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث يظهر من خلاله أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة **(419.934)** والقيمة الاحتمالية لاختبار F بلغت **(0.000)** وهي دالة عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0.05$)** ، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	*Sig مستوى الدلالة
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.940	0.884	-2.565	0.314		-8.168	0.000
الإفصاح الإلكتروني			1.576	0.077	0.940	20.492	0.000
المتغير التابع: موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار							

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**

المصدر: : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يبين الجدول (**15**) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**0.05≥**α) لإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار ، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (**20.492**) وهي دالة عند مستوى معنوية (**0.05≥**α).

بلغ معامل الارتباط R (**0.940**)، في حين معامل التحديد R2 **(0.884)**، وعليه، نستنتج أن الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر تفسر ما نسبته (**88.4 %**) من التغيرات التي تحدث في المتغير موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار.

بناء على النتائج السابقة، **نرفض** الفرضية الصفرية (H02)، و**نقبل** الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05≥α) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار ".

ث. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تضمنت الفرضية (H03) ما يلي: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05≥α) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار ".

من أجل اختبار هذه الفرضية (H03)، سنستخدم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار.

جدول رقم (16): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig*
الانحدار	23.909	1	23.909	231.275	0.000
الخطأ	5.686	55	0.103		
الكلي	29.594	56			

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**

المصدر: : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يبين الجدول (**3-28**) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث يظهر من خلاله أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (**231.275**) والقيمة الاحتمالية لاختبار F بلغت (**0.000**)، وهي دالة عند مستوى معنوية (**0.05≥**α) ، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (17): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.899	0.808	-1.138	0.330		-3.442	0.001
الإفصاح الإلكتروني			1.231	0.081	0.889	15.208	0.000
المتغير التابع: الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار							

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**

المصدر: : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يبين الجدول (**17**) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**0.05≥**α) للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة **T** المحسوبة والتي بلغت (**15.208**) وهي دالة عند مستوى معنوية (**0.05≥**α).

بلغ معامل الارتباط R **(0.889)**، في حين معامل التحديد R2 **(0.808)**، وعليه، نستنتج أن لإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر تفسر ما نسبته **(80.8 %)** من التغيرات التي تحدث في الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار.

بناءً على النتائج السابقة، **نرفض** الفرضية الصفرية (H03)، و**نقبل** الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار ".

ج. اختبار الفرضية الرئيسة: تضمنت الفرضية (H0) ما يلي: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0.05$)** لإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على جودة المعلومات المالية ".

من أجل اختبار هذه الفرضية (H0)، سنستخدم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر لإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على جودة المعلومات المالية.

جدول رقم (18): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على جودة المعلومات المالية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig*
الانحدار	29.163	1	29.163	352.587	0.000
الخطأ	4.549	55	0.083		
الكلي	33.712	56			

- * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$)

المصدر: : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يبين الجدول **(18)** نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث يظهر من خلاله أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار أثر لإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على جودة المعلومات المالية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة **(352.87)** والقيمة الاحتمالية لاختبار F بلغت **(0.000)**، وهي دالة عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0.05$)**، وبناء عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (19): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على جودة المعلومات المالية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	*Sig مستوى الدلالة
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.930	0.863	-1.581	0.296		-5.347	0.000
الإفصاح الإلكتروني			1.360	0.072	0.930	18.777	0.000
المتغير التابع: جودة المعلومات المالية							

- * **يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

يبين الجدول (**19**) أن نتائج تحليل الانحدار المتعدد تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**0.05≥**α) للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على جودة المعلومات المالية ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (**18.777**) وهي دالة عند مستوى معنوية (**0.05≥**α).

- بلغ معامل الارتباط R (**0.930**)، في حين معامل التحديد R^2 (**0.863**)، وعليه نستنتج أن الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر تفسر ما نسبته (**86.3 %**) من التغيرات التي تحدث على المتغير جودة المعلومات المالية بناء على النتائج السابقة، **نرفض** الفرضية الصفرية (H0)، و**نقبل** الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**0.05≥**α) الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على جودة المعلومات المالية.

V.الخلاصة:

لقد ساهمت الأزمات المالية والأحداث المتسارعة والتطورات التكنولوجية التي يمر بها العالم اليوم إلى توجه الشركات نحو التوسع في الإفصاح المالي بهدف تلبية احتياجات مختلف المستخدمين من المعلومات، ويعتبر الإفصاح الإلكتروني من أهم التحديات التي تواجهها الشركات اليوم، حيث أصبح واقعا ملموسا لا يمكن إغفاله أو عدم أخذه في الحسبان من جانب الهيئات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة أو الشركات أو البنوك التجارية أو المؤسسات المعنية في الدولة، بل يجب على كل هذه الجهات أن توحد جهودها لمواجهة هذا التحدي، من خلال وضع المعايير وصياغة القوانين واتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية، وسلامة المحتوى الإخباري للقوائم والتقارير المالية الإلكترونية، وتزيد من درجة الثقة لدى مستخدمي هذه المعلومات ، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على عملية اتخاذ القرار.

نتائج الدراسة النظرية : يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في ما يلي :

- يعزز الإفصاح الإلكتروني من خاصية ملائمة المعلومات لاتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين دون تكلفة وجهد، ودعم القدرة التنبؤية للمستثمرين والدائنين وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة عند اتخاذ قرارات الاستثمار ومنح الائتمان وغيرها من القرارات، بالإضافة إلى تحقيق التغذية العكسية للمعلومات بصورة فورية من خلال تأمين الاتصال السريع بين كل الجهات المستخدمة ومعرفة نتائج القرارات المتخذة فور اتخاذها.

- يعزز الإفصاح الإلكتروني من خاصية موثوقية المعلومات من خلال دعم الشفافية وتحقيق الثقة في التعاملات وتخفيض مشاكل الوكالة التي يمكن أن تنشأ بين الإدارة وأصحاب المصالح داخل المنشأة، وضمان توصيل المعلومات إلى جميع الأطراف بنفس المحتوى من دون تغيير وفي نفس التوقيت ما من شأنه تحقيق خاصية الحياد والاستقلال في نقل وتبادل المعلومات المنشورة، وضمان مطابقة المعلومات للوقائع الاقتصادية بعد تحديثها باستمرار

- يعزز الإفصاح الإلكتروني من خاصية التوقيت المناسب من خلال إتاحة المعلومات الفورية بشكل مستمر ، وهذا من شأنه أن يتيح المعلومات في التوقيت المناسب لمتخذي القرارات ، مما يؤدي في الأخير إلى تحقيق الكفاءة في الأسواق المالية

- يعزز الإفصاح الإلكتروني من خاصية قابلية المقارنة من خلال إمكانية استخدام الروابط المتشعبة لمواقع الإنترنت والتي تسمح بمقارنة معلومات الشركة بين السنوات ومقارنتها مع قريناتها بسهولة وهو ما يدعم من عملية اتخاذ القرار، إلا أن عدم وجود قواعد واضحة ومعايير ملزمة لتنظيم عمليات الإفصاح الإلكتروني تركت المجال واسعا أمام الإدارة في اختيارها وإفصاحها عن المعلومات التي تناسبها وتتوافق مع مصالحها الخاصة، بالإضافة إلى أن التغيير المستمر للمعلومات التي تحتويها المواقع الإلكترونية من وقت لآخر أدى إلى حذف المعلومات المحاسبية السابقة ، الأمر الذي يعيق من تحقيق قابلية المقارنة في مواطن عديدة.

نتائج الدراسة الميدانية : من خلال النقاط الموالية نحاول تحديد أهم نتائج الدراسة الميدانية :

- بلغت عينة الدراسة (57) مستجوب بين ممارسين لمهنة المحاسبة والتدقيق وأكاديمين باحثين في مجالات المحاسبة والتدقيق ؛
- كانت جميع فقرات الاستبانة على علاقة طردية مع المجال الكلي للدراسة (باستثناء عبارة واحدة)، وهذا ما يعكس مصداقية وصلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني، وهو ما دعمه الصدق البنائي من خلال وجود علاقة طردية بين أبعاد الدراسة والمجال الكلي للدراسة، والذي يثبت صدق الأداة وقدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة، كما توصلنا إلى وجود ثبات عال في أداة الدراسة من خلال قيمة معامل (Alpha Cronbach's) التي بلغت (0.967) مما يدل على أنها متكاملة ومتجانسة بدرجة (96%).
- تم رفض الفرضية الصفرية (H01)، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على ملائمة معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار".
- تم رفض الفرضية الصفرية (H02)، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على موثوقية معلومات القوائم المالية لاتخاذ القرار ".

- تم رفض الفرضية الصفرية (H03)، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لـ الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية في الجزائر على الخصائص الداعمة لمعلومات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار ".

توصيات الدراسة:

- ضرورة وضع معايير مهنية وتشريعية لضبط عمليات الإفصاح الإلكتروني وتنظيمها، للحد من التباين في التقارير المالية الالكترونية وحماية المستثمرين من أي توجهات للإدارة، وفي هذا الإطار يمكن إنشاء نماذج لمتطلبات الإفصاح عبر التقارير المالية الالكترونية، وتحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها؛

- وضع إجراءات للتحقق من أمن المعلومات المالية المفصح عنها الكترونياً ونقلها بشكل آمن من قبل مستخدميها.

- العمل على تأهيل إطارات المحاسبة والمالية والتدقيق في مجال المعلوماتية، للتعرف على التطورات التكنولوجية والتعامل مع التقارير المنشورة الكترونيا من خلال الدورات التكوينية والأيام الدراسية والمؤتمرات والندوات العلمية في هذا المجال.

- إنشاء نوع من محافظ المؤسسة على هذه التقارير بعد التأكد من أن المعاملات المعتمدة فقط التي تم تشغيلها ونقلها واستلامها بدون ازدواج أو فقد أو تحريف أو تعديل، وتقديم مراجعي الحسابات لخدمة جديدة وهي تأكيد الثقة في الإجراءات المتبعة لممارسة الإفصاح الإلكتروني عبر المواقع بطريقة آمنة.

آفاق الدراسة : يمكن للنقاط التالية أن تكون موضوع دراسات مستقبلية :

- الإفصاح الالكتروني بين الواقع والتحديات المستقبلية
- دور التقارير المالية الإلكترونية في ترشيد قرارات الاستثمار المالية
- أثر المراجعة الالكترونية على تعزيز جودة التقارير المالية الإلكترونية.

VI.الهوامش والإحالات:

- Erlane, G., Fawzi, L., & Stuart, T. (2010). Functional fixation: Experimental evidence on the presentation of financial information through different digital formats. Queensland university of technology .
- Stéphan, B. (2011). Guide D'Application Des Normes IAS /IFRS. Alger, Edition Berti.
- أبو نصار محمد، حميدات جمعة (2013)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية (الإصدار 3)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الدهراوي كمال الدين (2004)، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- السيد أحمد لطفي أمين (2004)، إعداد وعرض القوائم المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- العربيد عصام، و قرطالي يوسف (2016)، أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث ، الملجد 38 (لعدد 34)، سوريا.
- حامد علي صالح (2014)، مدى فعالية الإفصاح المحاسبي الالكتروني بسوق الخرطوم للأوراق المالية، المجلة العلمية ، المجلد2 ، العدد 4، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم.
- حميدات جمعة (2014)، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
- راضع خنفر مؤيد، و فلاح المطارنة غسان (2009)، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي (الطبعة الثانية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن.
- رشوان عبد الرحمان (جوان، 2018)، أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاء سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد التاسع، ، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر.
- زياد هاشم السقا (2010)، تأثير النشر الالكتروني للتقارير والقوائم المالية على حوكمة الشركات، المؤتمر العالمي الأول للإدارة الإلكترونية في المجتمع الجماهيري، طرابلس، ليبيا.
- سالم أبو سيف محمد (2018)، قياس أثر الإفصاح المالي الالكتروني وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على تخطيط ورقابة استخدامات الموازنة العامة للدولة (دراسة ميدانية)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.
- عزام أحمد محمد (2016)، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني: المفهوم،الدوافع،المنافع،المخاطر - دراسة نظرية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لشباب الباحثين بالجامعات المصرية، كلية التجارة ، جامعة جنوب الوادي، قنا، مصر.
- محمد غنيمي سامي (أكتوبر2015)، دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية- دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد 19، العدد3، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2014)، المعايير الّدولية لإعداد التقارير المالَية (كما تم إصدارها في 1 يناير 2014) المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، عمان، الأردن.